



مَجْلِسُ الشُّوْرَى

ح مجلس الشورى، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

مجلس الشورى - إدارة المطبوعات والنشر

مجلس الشورى اختصاصاته وآلية عمله. / مجلس

الشورى - إدارة المطبوعات والنشر - الرياض ١٤٣٥هـ

٠٠ ص؛ ٢١ سم

ردمك : ٤-٤٣-٦٣٠-٩٩٦٠-٩٧٨

١- السعودية، مجلس الشورى - قوانين وتشريعات

أ. العنوان

١٤٣٥ / ٣١٥٠

ديوي ٥٣١، ٣٢٨

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٣١٥٠

ردمك: ٤-٤٣-٦٣٠-٩٩٦٠-٩٧٨

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





## المحتويات

رقم الصفحة	البيان
٦	الشورى في المملكة العربية السعودية
١٢	اختصاصات مجلس الشورى وصلاحياته
١٨	عضوية مجلس الشورى
٢٠	رئاسة المجلس
٢١	الهيئة العامة
٢٢	الجلسات
٢٤	اللجان
٢٦	التصويت وإصدار القرارات
٢٨	الأمانة العامة
٢٩	الإدارات المساندة
٣٠	الاستقلالية
٣١	مدة الدورة
٣٢	علاقة المجلس بالمواطنين
٣٣	المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات البرلمانية الإقليمية والدولية
٣٤	العلاقات مع المجالس الأخرى
٣٥	مقر المجلس



## التورى في المملكة العربية السعودية



المك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود

- يرحمه الله -

التزم حكام هذه البلاد بنهج التورى الإسلامى منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى في عام ١١٥٨هـ حتى يومنا الحاضر، فلم تنقطع التورى في هذه الدولة منذ قيامها وعبر عهودها الثلاثة. والمتبع لسير حكام هذه البلاد، يلاحظ مدى اهتمامهم بالتورى وتطبيقهم لمبادئها وفق المنهج الرباني، ضمن سياسة الباب المفتوح، وقد أضحت المجالس المفتوحة سمة من سمات الممارسة اليومية لحكام هذه البلاد<sup>(١)</sup>.

لقد تبنى الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود- يرحمه الله- قبل قرن من الزمان نهجاً قوياً اعتمد الكتاب والسنة مصدراً للتشريع واتخذ من التورى قاعدة في إدارة الحكم وتدير شؤون البلاد، حيث عمل المؤسس الملك عبدالعزيز على ترسيخ مبدأ التورى الإسلامى في البلاد، وأخذ يطبق التورى بحكمة في مجلسه العام، وفي مجلس العلماء، وعند اجتماعه برؤساء القبائل والعشائر.

(١) مسيرة التورى في المملكة العربية السعودية د. عبدالرحمن الزهراني، ١٤١٩هـ.







الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود  
- يرحمه الله -

وقد جاء إنشاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية في بداية العقد الرابع من القرن الرابع عشر الهجري، حيث مرّ تاريخ نشأة المجلس بعدة مراحل منذ عام ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م.

كان أبرزها عندما قام خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يرحمه الله - بتحديث الأنظمة في البلاد



الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود  
- يرحمه الله -

فأعلن في خطابه التاريخي الذي ألقاه بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ عن صدور الأنظمة الثلاثة، نظام الحكم، نظام الشورى نظام المناطق.

إن إعادة تحديث نظام مجلس الشورى كان بمثابة تحديث وتطوير لما هو قائم، وذلك عن طريق تعزيز أطر المجلس ووسائله وأساليبه من الكفاية والتنظيم والحيوية، بما يتناسب مع التطورات المتلاحقة التي شهدتها البلاد خلال الحقبة الأخيرة في مختلف المجالات، وبما يواكب واقع العصر الذي تعيشه، ويتلاءم مع أوضاعه ومعطياته، إيماناً ببداية مرحلة جديدة من تاريخ الشورى العريق في المملكة العربية السعودية.

لقد رسخ خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز دعائم الشورى في المملكة بإصداره نظاماً جديداً لمجلس الشورى بتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ حل محل نظام المجلس القديم الصادر في عام ١٣٤٧هـ، واعتماده لللائحة الداخلية للمجلس والقواعد الملحق بها في تاريخ ٣/٣/١٤١٤هـ ومن ثم تكوينه للمجلس في دروته الأولى برئاسة معالي الشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير - يرحمه الله - وإشرافه على اختيار نخبة من الكفاءات الوطنية لتشكيل المجلس، ورعايته لانطلاقة دورة المجلس الأولى، وتوفيره للمجلس وجهازه كل المقومات والمنتطلبات التي تعينه على أداء مهامه وتمكنه من ممارسة أعماله.







وفي ٢٤/١١/١٤٢٢هـ الموافق ٦/فبراير/٢٠٢٢م صدر الأمر الملكي بتعيين معالي الشيخ الدكتور/ صالح بن عبدالله بن حميد رئيساً لمجلس الشورى خلفاً للشيخ محمد بن إبراهيم بن جبير- يرحمه الله- حيث استمرت رئاسة ابن حميد للمجلس حتى نهاية الدورة الرابعة.

وفي يوم ١٩/٢/١٤٣٠هـ صدر الأمر الملكي بتعيين معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ رئيساً للمجلس. وفي يوم الأحد ٢٧ شوال ١٤٣٢هـ شهدت قبة المجلس قراراً تاريخياً، حيث أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن



خادم الحرمين الشريفين  
الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود  
-يحفظه الله-

عبدالعزیز آل سعود - يرحمه الله- انضمام المرأة لعضوية مجلس الشورى، ابتداءً من الدورة السادسة. وبهذا تكون الدورة السادسة من عمر المجلس نقلة تاريخية توجت بمشاركة المرأة حيث تم تعيين (٣٠) امرأة عضواً في المجلس.

ويحظى مجلس الشورى بدعم ورعاية من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود- يحفظه الله-، وسمو ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز، وولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز.

ليعزز المجلس أهدافه بما يحقق المصلحة العامة للوطن والمواطن، كما أن النخبة التي تكون منها هذا المجلس المطور خلال دوراته الماضية أثبتت جدارتها في أعمال كبيرة وقرارات مهمة خلال فترة وجيزة.







## اختصاصات مجلس الشورى وصلاحياته

حددت المادة السابعة والستون من النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية اختصاص السلطة التنظيمية ( التشريعية ) في البلاد بوضع الأنظمة واللوائح فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شؤون الدولة، وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس السلطة التنظيمية اختصاصاتها، وفقاً للنظام الأساسي للحكم ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

فمجلس الشورى يكون مع مجلس الوزراء السلطة التنظيمية في المملكة. حيث ترفع قرارات مجلس الشورى إلى الملك ويقرر ما يحال منها إلى مجلس الوزراء إذا اتفقت وجهات نظر مجلسي الوزراء والشورى تصدر القرارات بعد موافقة الملك عليها، وإذا تباينت وجهات نظر المجلسين يعاد الموضوع إلى مجلس الشورى ليبيدي ما يراه بشأنه ويرفعه إلى الملك لاتخاذ ما يراه. فالأنظمة، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، والامتيازات تصدر و تُعدل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها من مجلس الشورى مثلما ورد في المادة الثامنة عشرة من نظام مجلس الشورى . ويمارس مجلس الشورى مهامه المنوطة به وفقاً لنظامه الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ٢٧/٨/١٤١٢هـ والنظام الأساسي للحكم، ملتزماً بكتاب الله وسُنَّة رسوله صلى الله عليه وسلم محافظاً على روابط الإخوة والتعاون على البر والتقوى، ويقوم المجلس على الاعتصام بحبل الله، والالتزام بمصادر التشريع الإسلامية.









ويحرص أعضاء المجلس على خدمة الصالح العام، والحفاظ على وحدة الجماعة وكيان الدولة، ومصالح الأمة، كما نصت على ذلك المادتان الأولى والثانية من نظام مجلس الشورى.  
ومن اختصاصات مجلس الشورى إبداء الرأي في السياسات العامة للدولة التي تحال إليه من رئيس مجلس الوزراء، وله على وجه الخصوص ما يلي:

- أ - مناقشة الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإبداء الرأي نحوها.
- ب - دراسة الأنظمة واللوائح، والمعاهدات، والاتفاقيات الدولية، والامتيازات، واقتراح ما يراه بشأنها.
- ج- تفسير الأنظمة.
- د - مناقشة التقارير السنوية التي تقدمها الوزارات، والأجهزة الحكومية الأخرى، واقتراح ما يراه حيالها.







ومن أجل تفعيل دور المجلس وتمكينه من أداء الواجبات المنوطة به، فقد أتاح له النظام ما يلي :-

## ١- طلب حضور الوزراء والمسؤولين الحكوميين.

حين يرى المجلس حاجة لحضور وزير أو مسؤول حكومي، فإن له طلب حضوره من خلال الرفع إلى رئيس مجلس الوزراء ( الملك ). وهذا ما يقوم به المجلس في أحيان كثيرة حيث يدعو عدداً من الوزراء والمسؤولين ذوي العلاقة لحضور إحدى جلسات المجلس والإجابة على أسئلة الأعضاء واستفساراتهم حول الموضوع مدرا البحث والدراسة عندما يكون ذا صلة باختصاصاتهم وذلك حسب ما يراه المجلس لازماً، ويحق لهؤلاء الوزراء والمسؤولين المشاركة في النقاش من دون أن يكون لهم حق التصويت، كما نصت على ذلك المادة الثانية والعشرون من نظام المجلس.

## ٢- حق اقتراح مشروع نظام جديد او تعديل نظام نافذ

نصت المادة الثالثة والعشرون من نظام المجلس على أن لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد، أو اقتراح تعديل نظام نافذ ودراسة ذلك في المجلس، وعلى رئيس مجلس الشورى رفع ما يقرره المجلس للملك.







## عضوية مجلس الشورى

يتكون مجلس الشورى من رئيس ومائة وخمسين عضواً، يختارهم الملك، من أهل العلم والخبرة والاختصاص على ألا يقل تمثل المرأة فيه عن (٢٠ بالمائة) من عدد الأعضاء، وفترة العضوية في كل دورة أربع سنوات، ويشترط في عضو المجلس وفق وما نصت عليه المادة الرابعة من نظام المجلس ما يلي: -

أ - أن يكون سعودي الجنسية بالأصل والمنشأ.

ب - أن يكون من المشهود لهم بالصالح والكفاية.

ج - ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة.

### صفة العضوية:

تنص المادة الأولى من لائحة حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم على أن تثبت صفة العضوية لعضو مجلس الشورى اعتباراً من بداية مدة المجلس والتي تحدد في أمر تكوينه وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام المجلس، وتبدأ مدة العضو البديل من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتسميته، وتنتهي بنهاية مدة المجلس، وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد تستمر صفة العضوية حتى يتم تكوين المجلس الجديد، وذلك كله ما لم تسقط صفة العضوية عن العضو.

### حقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم:

بينت اللائحة الخاصة بحقوق أعضاء مجلس الشورى وواجباتهم أن على عضو المجلس الالتزام التام بالحياد والموضوعية في كل ما يمارسه من أعمال داخل المجلس. والامتناع عن إثارة أي موضوع أمام المجلس يتعلق بمصلحة خاصة، أو يتعارض مع مصلحة عامة، كما أوجب على عضو المجلس الانتظام في حضور جلسات المجلس ولجانته.



كما أوضح نظام المجلس أنه لا يجوز لعضو المجلس أن يستغل هذه العضوية لمصلحته، ولا يجوز له الجمع بين عضوية مجلس الشورى وبين أي وظيفة حكومية أو إدارة أي شركة، إلا إذا رأى الملك أن هناك حاجة إلى ذلك. (المادتان الثامنة والتاسعة من نظام المجلس).

ونصت اللائحة على أن يحفظ للعضو الذي كان قبل تعيينه في المجلس يشغل وظيفة عامة في الدولة بالمرتبة التي يشغلها وتحسب فترة العضوية في الخدمة وفقاً لأحكام نظام المجلس، ولعضو المجلس أن يقدم طلب إعفائه من عضوية مجلس الشورى إلى رئيس المجلس الذي بدوره يعرضه على الملك. يحصل عضو مجلس الشورى خلال مدة العضوية على مكافأة شهرية، ويعامل خلال هذه المدة فيما يتصل بالبدلات والمكافآت والتعويضات والمزايا معاملة شاغلي المرتبة الخامسة عشر، ولا يؤثر ذلك على ما قد يستحقه العضو من مرتب تقاعدي.





## رئاسة المجلس

يتولى رئيس المجلس الإشراف على حسن سير جميع أعمال المجلس، ويمثله في علاقاته بالجهات والهيئات الأخرى ويتكلم باسمه. كما يرأس رئيس المجلس جلسات المجلس، واجتماعات الهيئة العامة، واجتماعات اللجان التي يحضرها. وله دعوة المجلس، أو الهيئة العامة، أو أية لجنة من اللجان، إلى عقد جلسة طارئة لبحث موضوع معين. كما يقوم نائب رئيس المجلس بمعاونة رئيس المجلس في حالة حضوره، ويتولى صلاحياته في حالة غيابه ويتولى مساعد رئيس المجلس رئاسة جلسات المجلس في حال غيابهما.



معالي رئيس مجلس الشورى  
الشيخ الدكتور/  
عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ







## الهيئة العامة للمجلس



معالي نائب رئيس مجلس الوزراء  
الدكتور/محمد بن أمين الجفري

تضطلع الهيئة العامة بالمجلس بدور مهم، وتتكون من رئيس المجلس ونائبه ومساعدته ورؤساء اللجان المختصة، ويحضر اجتماعاتها الأمين العام في المحرك الرئيس لأعمال المجلس ولجانه، وتتولى الهيئة الإشراف على تنظيم مختلف أوجه النشاطات بما يكفل السر المنتظم للعمل داخل المجلس وذلك في ضوء اختصاصاتها التي حددتها المادة الحادية عشرة من اللائحة الداخلية للمجلس والصادرة بالأمر الملكي (رقم أ/١٥) بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ والمتمثلة في:

- أ - وضع الخطة العامة للمجلس ولجانه، بما يمكنه من إنجاز أعماله وتحقيق أهدافه.
  - ب - وضع جدول أعمال جلسات المجلس.
  - ج - الفصل فيما يحيله إليها رئيس المجلس أو المجلس من اعتراضات على مضمون محاضر الجلسات أو على نتائج الاقتراع وفرز الأصوات، أو غير ذلك من الاعتراضات التي قد تثار في أثناء جلسات المجلس، ويكون قرارها في ذلك نهائياً.
  - د - إصدار القواعد اللازمة لتنظيم أعمال المجلس وأعمال لجانه وذلك بما لا يتعارض مع نظام المجلس ولوائحه.
- بالإضافة إلى عدد من الاختصاصات والصلاحيات الممنوحة للهيئة المتعلقة بالأمر الإجرائية والمالية للمجلس وأعضائه ومنسوبيه.
- وتنعقد اجتماعات الهيئة العامة بحضور ثلثي أعضائها على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجع الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع.



## الجلسات

يعقد مجلس الشورى طبقاً لنظامه جلسة عادية كل أسبوعين على الأقل. لكن متطلبات العمل اقتضت أن يعقد المجلس جلستين كل أسبوع. ولا يكون اجتماع المجلس نظامياً إلا إذا حضر الاجتماع ثلثاً أعضائه على الأقل بمن فيهم الرئيس أو من ينوب عنه.

ويحدد يوم الجلسة وموعدها بقرار من رئيس المجلس، ولرئيس المجلس تقديم الجلسة أو تأجيلها إذا دعت الحاجة لذلك.

ويفتح رئيس المجلس الجلسات، ويعلن انتهاءها، ويدير المناقشات خلالها، ويطرح الموضوعات للتصويت، وله أن يتخذ ما يراه ملائماً وكافياً لحفظ النظام في أثناء الجلسات ( المادة الثالثة من اللائحة الداخلية للمجلس).



معالي مساعد  
رئيس مجلس الوزراء  
الدكتور/ يحيى بن عبدالله الصمعان

ويوزع جدول الأعمال للجلسات على الأعضاء قبل انعقاد الجلسة، مرفقاً به ما يتصل بالموضوعات المدرجة ببنوده من تقارير، وغير ذلك مما ترى الهيئة العامة إرفاقه ( المادة الثالثة عشرة من اللائحة الداخلية للمجلس). وللمجلس أن يقرر تأجيل بحث الموضوع أو إعادة دراسته وذلك وفقاً للمادتين الثانية عشرة والثالثة عشرة من اللائحة الداخلية، جلسات علنية إلا إذا اقتضت المصلحة العامة تحويلها إلى سرية.







## اللجان

بناء على المادة الحادية والعشرين من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى شكل المجلس اللجان المتخصصة التالية من أجل ممارسة اختصاصاته:-

١- لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية.

٢- لجنة الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب.

٣- لجنة الإدارة والموارد البشرية.

٤- لجنة الاقتصاد والطاقة.

٥- لجنة الشؤون الأمنية.

٦- لجنة التعليم والبحث العلمي.

٧- لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار.

٨- لجنة الشؤون الخارجية.

٩- اللجنة الصحية.

١٠- اللجنة المالية.

١١- لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات.

١٢- لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية.

١٣- لجنة الحج والإسكان والخدمات.

١٤- لجنة المياه والزراعة والبيئة.

ويتم إعادة تشكيل تلك اللجان- في بداية كل سنة من سنوات دورة المجلس- من عدد من الأعضاء في المجلس وذلك حسب اختصاص العضو وخبرته، وتقوم اللجان بدراسة ما يحال إليها من المجلس أو من رئيس المجلس. وتجتمع اللجان عادة في غير أوقات الجلسات ولكل لجنة مدير أعمال وسكرتارية خاصة بها.





ونصت المادة السادسة والعشرون من اللائحة الداخلية للمجلس على أن ( اجتماعات اللجان غير علنية ولا يكون انعقادها نظامياً إلا بحضور ثلثي أعضائها على الأقل، وتضع كل لجنة جدول أعمالها بناءً على اقتراح رئيسها وتصدر توصياتها بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجع الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع).

ووفقاً للمادة الرابعة والعشرين من اللائحة الداخلية فإن رئيس اللجنة يتولى إدارة أعمالها، ويتحدث بأسمها أمام المجلس، ويحل نائب الرئيس محله عند غيابه، وعند غياب الرئيس ونائبه يرأس اللجنة أكبر أعضائها سناً.

وقد أعطت المادة الثامنة والعشرون من اللائحة الداخلية كل عضو من أعضاء المجلس الحق في إبداء رأيه في أي موضوع محال إلى إحدى اللجان، ولو لم يكن عضواً فيها، وتتبنى اللجان أنماطاً من العمل عند دراستها موضوعات معينة هدفها الاستئناس بأراء المتخصصين والاستماع إلى آرائهم. وعند انتهاء اللجنة من دراسة الموضوع، تحرر بذلك تقريراً وترفعه إلى المجلس يتضمن أساس الموضوع المحال إليها، ورأيها فيه، وكذلك توصيتها، والأسباب التي بنيت عليها التوصية، ورأي الأقلية إن وجد.

وإلى جانب تلك اللجان المتخصصة الدائمة فإن هناك لجاناً خاصة يكوّنها المجلس لدراسة موضوع معين، ولجاناً فرعية تكوّنها اللجان المتخصصة من بين أعضائها لدراسة موضوعات معينة.





## التصويت وإصدار القرارات

تصدر قرارات المجلس بالأغلبية المنصوص عليها في ( المادة السادسة عشرة) من نظام مجلس الشورى الصادر بالأمر الملكي رقم أ/١٥ بتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ وهي أكثر من نصف عدد الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس، وإذا لم تتحقق هذه الأغلبية يعاد طرح الموضوع للتصويت في الجلسة التالية.

فإذا لم تتحقق الأغلبية اللازمة في هذه الجلسة رفع الموضوع إلى الملك مرفقاً به ما تم بشأنه من دراسة ومبيناً فيه نتيجة التصويت عليه في الجلستين ( المادة الحادية والثلاثون من اللائحة الداخلية).

ووفقاً للمادة الثانية والثلاثين من اللائحة الداخلية لا تجوز المناقشة أو إبداء رأي جديد أثناء التصويت، وفي جميع الأحوال يكون إدلاء الرئيس بصوته بعد تصويت الأعضاء.

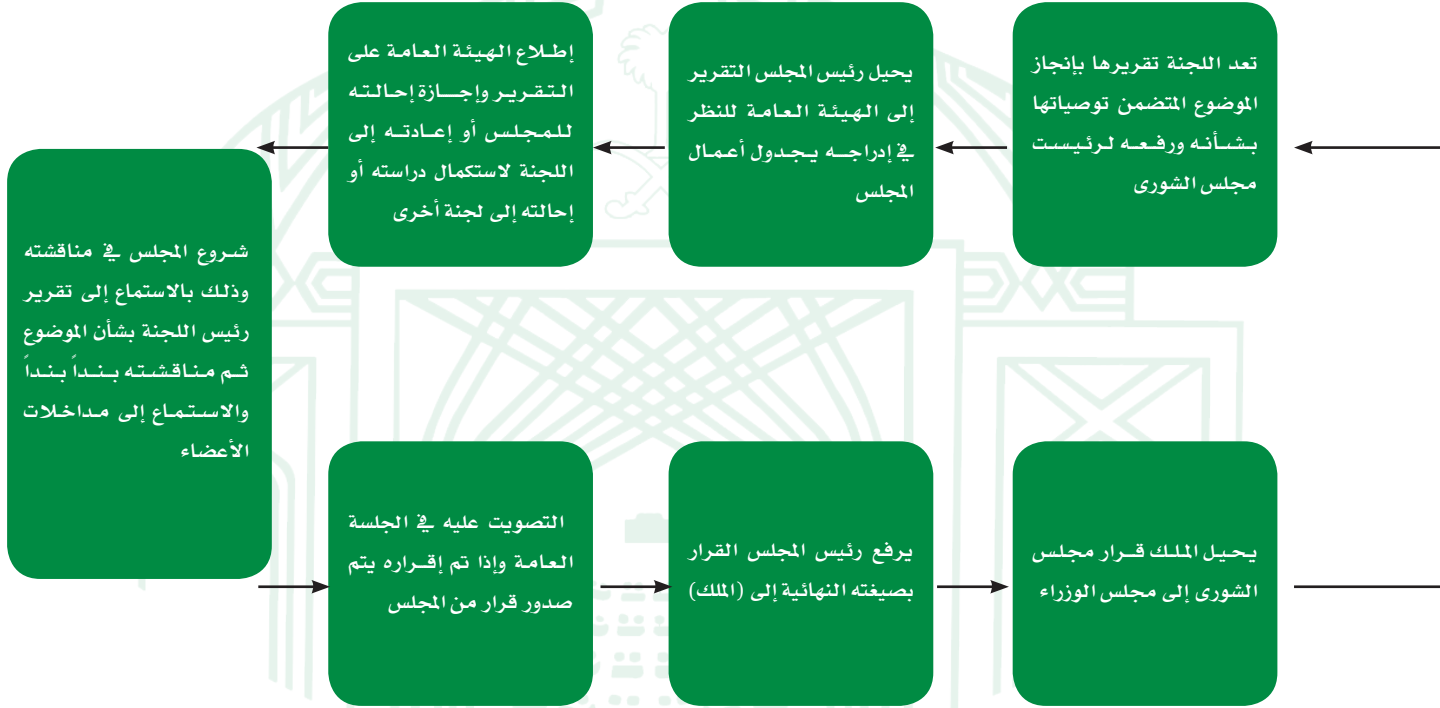
## آلية العمل المتبعة لإصدار القرارات

تمر عملية اتخاذ القرار داخل مجلس الشورى بعدة

مراحل وذلك حسب الرسم التوضيحي التالي:









## الأمانة العامة

تعتبر الأمانة العامة للمجلس الجهاز التنفيذي الذي يقوم بتنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف حيث تباشر الأمانة العامة للمجلس الاختصاصات الفنية والمالية والإدارية التي تساعد المجلس على ممارسة مهامه المنوطة به، ويشرف على الأمانة العامة أمين عام يتولى توجيه العمل وتنسيقه ويكون مسؤولاً أمام رئيس المجلس عن شؤون المجلس المالية والإدارية. كما يحضر الأمين العام أو من ينوب عنه جلسات المجلس واجتماعات الهيئة العامة، ويشرف على تحرير المحاضر، ويبلغ مواعيد الجلسات وجدول الأعمال للأعضاء.



معالي الأمين العام لمجلس الشورى  
الدكتور / محمد بن عبدالله آل عمرو

وتقوم الأمانة العامة وبمساعدة من عدة إدارات بتقديم المساعدة الفنية والإدارية التي يحتاجها المجلس وهيئته العامة ولجانته المتخصصة مثل إعداد الدراسات والبحوث وجمع المعلومات التي تتعلق بالموضوعات المحالة التي تمكن المجلس وأعضاءها من اتخاذ قرارات مبنية على أسس سليمة إضافة إلى الأعمال المتعلقة بشؤون تنظيم الجلسات والاجتماعات من إعداد مشروع جدول أعمال الجلسات وتحرير محاضرها، ومعاونة اللجان في إعداد تقاريرها والتحضير لاجتماعاتها إلى جانب متابعة قرارات المجلس وتوثيقها. كما يوجد بمقر المجلس مكتبة متخصصة تحتوي على الكثير من الكتب والمراجع والدوريات المختلفة بالإضافة إلى اللوائح والأنظمة.



## الإدارات المساندة

إن مجلس الشورى في ممارسته لأعماله، من خلال نظامه، ولوائحه الداخلية وقواعد عمله ولجانه يتفق مع المجالس الأخرى في دول العالم، كما أن هيكله التنظيمي لا يختلف عن أي مجلس برلماني، فجميع المجالس متشابهة في أهدافها وعملها.

ومن أهم الإدارات المساندة لأعمال المجلس:

١- الأمانة العامة المساعدة لشؤون الجلسات.

٢- الأمانة العامة المساعدة لشؤون اللجان.

٣- الأمانة العامة لشؤون المالية والإدارية.

٤- الإدارة العامة للإعلام والتواصل المجتمعي.

٥- الإدارة العامة للمستشارين.

٦- الإدارة العامة للعلاقات والمراسيم.

٧- الإدارة العامة لشؤون العلاقات البرلمانية.

٨- الإدارة العامة لشؤون الأعضاء.

٩- إدارة التخطيط والتطوير.

١٠- مركز أبحاث الشورى.

١١- الإدارة العامة لتقنية المعلومات.

١٢- الإدارة العامة للقسم النسائي.



## الاستقلالية

كفل نظام المجلس استقلالية مجلس الشورى في إتخاذ قراراته، كما منحه الاستقلالية في النواحي المالية والرقابية.

فقد منح عضو المجلس الحرية في إبداء الرأي بشأن ما يطرح من موضوعات للتصويت داخل الجلسات العامة، وظهر هذا الأمر في العديد من القرارات التي صدرت عن المجلس بدون أغلبية كبيرة مما يدل على أن هناك أعضاء لهم وجهات نظر يخالفون بها هذه القرارات كما أن هناك قرارات لم تتجاوز الأغلبية، فالمجلس يأخذ برأي الأكثرية ولا يشترك أن تكون قراراته بالإجماع.

وحسبما أشار إليه نظام المجلس فإن لمجلس الشورى ميزانية خاصة تعتمد من الملك كما أن المجلس غير خاضع لرقابة أية جهة أخرى، حيث يوجد ضمن تشكيلات المجلس الإدارية إدارة للرقابة السابقة للصرف، وتتولى الهيئة العامة للمجلس الرقابة اللاحقة للصرف.

إلى جانب ذلك يستقل المجلس في وضع جدول أعمال جلساته ووضع برنامج وآليات عمله على حسب ما يراه ملائماً لحاجاته ومحققاً لغاياته.





## مدة الدورة

مدة دورة مجلس الشورى أربع سنوات هجرية، تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتكوين مجلس الشورى وتحديد مدته ابتداءً من تاريخ هذا الأمر، ويتم تكوين المجلس الجديد قبل انتهاء مدة سلفه بشهرين على الأقل، وفي حالة انتهاء المدة قبل تكوين المجلس الجديد يستمر المجلس السابق في أداء عمله حتى يتم تكوين المجلس الجديد، ويراعى عند تكوين المجلس الجديد اختيار أعضاء جدد لا يقل عددهم عن نصف عدد أعضاء المجلس، كما بينت المادة الثالثة عشرة من نظام المجلس.







## علاقة المجلس بالمواطنين

في إطار سعي المجلس إلى ترسيخ مبدأ الشورى في المملكة انسجاماً مع توجيهها قيادتها الرشيدة، حرص على التواصل مع المواطنين وإطلاعهم على سير عمله، حيث يتيح المجلس للمواطنين زيارة مقره وحضور جلساته العامة والاستماع إلى نقاش الأعضاء حول الموضوعات التي تطرح داخل الجلسة، وقد جهزت قاعات المجلس بشرفات خاصة للمواطنين والزائرين تمكنهم من متابعة مداورات الجلسات.

كما يتلقى المجلس آراء المواطنين وأفكارهم عبر قناة أنشأها على موقعه الرسمي على الأنترنت، وتقوم الإدارة المختصة بالعرائض التي تعمل كحلقة وصل بين المجلس والمواطنين باستقبال العرائض وتصنيفها ومن ثم إحالتها إلى لجان المجلس المتخصصة حسب اختصاصها، لتقوم اللجان بدراسة تلك العرائض واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها في ضوء نظام المجلس ولوائحه.







## المتشاركة في المؤتمرات والاجتماعات البرلمانية الإقليمية والدولية

- ٤- عضو مؤسس في الاتحاد البرلماني الآسيوي.
  - ٥- عضو في منتدى برلماني إفريقيا والدول العربية للسكان والتنمية.
  - ٦- عضو مؤسس في اتحاد البرلمانيين الدولي للخدمة الاجتماعية.
  - ٧- عضو جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات العربية.
  - ٨- عضو اتحاد البرلمانيين الدولي لتقنية المعلومات.
  - ٩- عضو رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي.
  - ١٠- عضو جمعية الأمناء العاميين للبرلمانت الدولية.
  - ١١- عضو في البرلمان العربي.
  - ١٢- عضو في مجموعة العشرين الدولية.
- ويشارك المجلس في هذه الاجتماعات بصفة دائمة سواء على مستوى الرؤساء أو وفود من أعضائه أو الأمناء العاميين.
- أسهم مجلس الشورى إسهاما فاعلا في فكرة تأسيس اتحاد مجلس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، كما أن اثنين من أعضاء المجلس أعضاء في مجلس الاتحاد وأحدهم عضو في لجنته التنفيذية.
- والمجلس عضو في الاتحاد البرلماني العربي ويرسل المجلس وفوداً من أعضائه لحضور اجتماعاته وفي عام ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م انظم المجلس إلى الاتحاد البرلماني الدولي حيث جرى التصويت على قبول المملكة عضواً في هذا الاتحاد بأغلبية كافة الأعضاء والمجلس عضو في الاتحادات والمجالس البرلمانية والإقليمية والدولية التالية:
- ١- عضو مؤسس في اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.
  - ٢- عضو في الاتحاد البرلماني العربي.
  - ٣- عضو في الاتحاد البرلماني الدولي.





## العلاقات مع المجالس الأخرى

من أهم الثوابت في عمل المجلس توثيق العلاقات مع المجالس والبرلمانات في الدول العربية والإسلامية والصديقة انطلاقاً من سياسة المملكة العربية السعودية في ترسيخ العلاقات مع الدول العربية والإسلامية بشكل خاص والدول الصديقة بشكل عام وزيادة قنوات الاتصال بأجهزتها ومؤسساتها والمسؤولين فيها. حيث يرتبط مجلس الشورى بعلاقات وثيقة مع أغلب المجالس التشريعية والبرلمانية في العالم عبر عنها بالزيارات المتبادلة والاجتماعات المشتركة وتشكيل لجان للصدقة البرلمانية بينهما.







## مقر المجلس

- مقر مجلس الشورى، هو مدينة الرياض، ويجوز اجتماع المجلس في جهة أخرى داخل المملكة إذا رأى الملك ذلك، كما نصت على ذلك المادة الثانية عشرة من نظام المجلس.
- وقد شيد مقر المجلس في الجزء الشمالي الغربي من مدينة الرياض على أرض مساحتها الإجمالية (١٣٨,٠٠٠ متر) وفق أحدث التصاميم المعمارية التي جمعت بين الأصالة والطراز الإسلامي ليكون معلماً حضارياً من معالم العاصمة السعودية.
- ويشتمل مبنى المجلس على:
- ١- مساحة المباني ٦٥,٣٨٥ متر مربع.
  - ٢- عدد المداخل ٧ مداخل.
  - ٣- مخارج الطوارئ ٨ مخارج.
  - ٤- مساحة الحدائق ٤٥,٠٠٠ متر مربع.
  - ٥- القاعة الكبرى وتضم: ٤٥٦ مقعداً، ١٥٢ مقعداً في الدور الثاني للجمهور.
- ٦- قاعة الجلسات الأسبوعية وتضم: ١٥٢ مقعداً للأعضاء ٥٠ مقعداً للضيوف ١٠ مقاعد في المنصة الرئيسية.
- ٧- صالة الاجتماعات الخاصة وتضم: ٩٠ مقعد أعضاء، ٦ مقاعد منصة الرئاسة.
- ٨- صالة الصحافة وتضم: ٨٢ مقعداً.
- ٩- قاعات صغيرة في المبنى وعددها (٤٦) قاعة سعتها ما بين ١٤ مقعداً إلى ٣٠ مقعداً.
- ١٠- المكاتب وتضم: الدور الأرضي ١٨٦ مكتباً، الدور الأول ١٥٥ مكتباً، الدور الثاني ١٧٧ مكتباً.
- ١١- عدد ٢٢ غرفة تخدم.
- ١٢- عدد ٣٥ غرفة مخزن.
- ١٣- عدد ٥٧ دورة مياه عامة.



